محضر الجلسة رقم 120

التاريخ: الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).
الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة ودقيقتان، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والخمسين مساء.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
2- مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- أولا، مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- ثانيا، مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وللسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية وللسيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية عن المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي، أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر الخطوط العريضة لمشروع القانون 58.22 بتغيير وتتميم القانون 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي.

بهذه المناسبة، أتقدم في البداية بجزيل الشكل للسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وكذا السيدات والسادة أعضاء اللجنة على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع والمشاريع الأخرى كذلك.

يندرج مشروع هاذ القانون في إطار المجهودات المبذولة من قبل الحكومة، من أجل تحديث وتطوير القطاع المالي ببلادنا بصفة عامة وتعزيز دور صناعة رأسمال الاستثمار المغربية لمواكبة الإقلاع الاقتصادي بصفة خاصة، وسوف يمكن هذا النص من الرفع من جاذبية الإطار القانوني والتنظيمي، من خلال تحفيز شركات التسيير لهيكلة صناديق جديدة على شكل هيئات توظيف جماعي للاستثمار، خاضعة لمراقبة وإشراف الهيئة المغربية لصندوق الرساميل، مما سيمكن من تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في هاذ الآلية، كذلك سوف يتيح مشروع القانون مواكبة التنزيل الفعلي لصندوق محمد السادس للاستثمار.

واستنادا على التجارب المستقاة من تطبيق القانون الحالي، وتماشيا كذلك مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، سأعرض عليكم أهم ما جاء به مشروع القانون في أربع نقاط:

- أولا، إحداث فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة، ستخصص لمستثمرين محترفين، تهم أساسا السماح بتنويع الاستثمارات وكذلك تحرير نظام وقف الاستثمار وإمكانية تحرير أسهم شركات التوظيف الجماعي للرأسمال اللي عندها هاذ قواعد التسيير المخففة؛
- النقطة الثانية هو كذلك فتح إمكانية منح قروض من طرف هاذ هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة، من أجل كذلك تطوير سوق الرساميل، بالطبع مع رقابة من الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذلك الإشراف ديال بنك المغرب؛
- ثالثا، تعديل مسطرة منح الاعتماد في إطار تعزيز صلاحيات الهيئة، لأن كانت الاعتمادات تتعطيها وزارة المالية، اليوم غيكون هيئة سوق الرساميل؛
- رابعا، إدراج أحكام جديدة لتحسين سير هذه الهيئات فيما يخص توضيح عملية حل وتصفية هذه الهيئات؛

- تحديد آجال اعتماد الهيئات وتوسيع حالات سحب الاعتماد.

وفي النهاية، فإنه من المتوقع أن يمكن مشروع هاذ القانون بعد دخوله حيز التنفيذ من تسريع وتيرة تعبئة الادخار لدى القطاع الخاص وتوجيه التمويل للمشاريع، مما سيمكن من الارتقاء بأداء سوق الرأسمال وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، التي يعول عليها في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

والسلام عليكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

أعطي الآن الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتواريخ 4، 11 و18 يوليوز 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، وبحضور السيدة الوزيرة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية.

في بداية الاجتماع قدمت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا، أبرزت من خلاله الإطار العام لأنشطة رأسمال الاستثمار في المغرب، وذلك عبر تعريف نشاط رأسمال الاستثمار، باعتباره أحد أنواع التمويل المبني على أساس المشاركة المؤقتة بين الممول وصاحب الفكرة، وينتهي هذا الاستثمار بخروج المستثمر من المشروع مع رأسماله والأرباح، وأشارت إلى مختلف مراحل تطور رأسمال الاستثمار في المغرب، بحيث عرفت سنة 1993 إنشاء أولى شركات رأسمال الاستثمار وإصدار القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وظهور أولى الصناديق الدولية وكذا إنشاء خمس صناديق استثمارية بمبلغ إجمالي ناهز مليار درهم.

وفي سنة 2015، تم تعديل القانون رقم 41.05، وفي سنة 2023 تم إعداد مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

وفي ذات السياق، استعرضت أهم المعطيات المتعلقة بأنشطة رأسمال الاستثمار في المغرب، حيث تشير مؤشرات تراكمية إلى غاية نهاية عام 2021 أن الأموال المعبئة بلغت 23 مليار درهم، وأن مبلغ الاستثمار بلغ 10.5 مليار درهم وأن عدد الشركات المسيرة بلغت 28 شركة.

وفيما يخص الصناديق الاستثمارية، أشارت إلى أن الصناديق المغربية حققت في الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021 مبلغ 1.7 مليار درهم، بينما حققت الصناديق الإقليمية للاستثمار مبلغ 5 ملايير و89 مليون درهم في نفس الفترة.

وفي سياق آخر، ذكرت بالتركيبة العملية لتقنية رأسمال الاستثمار في إطار القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى الأهداف المتوخاة من هذا المشروع القانون، والمتمثل فيما يلي:

- أولا، تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز الرأسمال الاستثماري لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- ثانيا، وضع إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، مما سيمكن من الارتقاء بأداء سوق الرأسمال وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها، لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛
- ثالثا، مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي يرتكز في تدخلاته على الصناديق القطاعية المتخصصة تابعة له، تأخذ شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

علاوة على كون هذا المشروع قانون سيساهم في الرفع من جاذبية هيئات التوظيف الجماعي للرأس المال كأداة لهيكلة صناديق استثمارية منظمة، تخضع لإشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ومن جانب آخر استنادا للتجارب المستقاة من تطبيق القانون الحالي، وتماشيا مع الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، تم اقتراح تعديلات تهم العناصر الآتية:

- ✓ إنشاء فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين، وذلك بوضع إطار خاص بالمستثمر المحترف وتحرير نظام لوقف الاستثمار؛
- ✓ فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، ذات قواعد تسيير مخففة؛
- ✓ تعديل وتوضيح مسطرة منح الاعتماد بالنسبة للشركة المسيرة وتحديد آجال الاعتماد والتأشير؛
- ✓ توضيح عملية حل وتصفية هيئات التوظيف؛
- ✓ أحكام جديدة لتحسين سير هيئات التوظيف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمضامين المشروع القانون، ثمن السادة المستشارون مجهودات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية والأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد في مجال النهوض بالمؤسسات المقاولات العمومية وتحسين مناخ الأعمال، لجلب الاستثمارات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا وتعزيز تنافسيته.

كما تمت الإشادة بالمستجدات التي جاء بها هذا المشروع القانون، والتي من شأنها الارتقاء بأداء سوق الرأسمال الاستثماري وتنشيطه، لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البنية الاستثمارية وتهيئتها، لجلب مزيد من الاستثمارات، كما أنها تروم إلى الرفع من نسبة مساهمة الصناعة الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام وتعزيز الترسانة القانونية التي راكمتها بلادنا طيلة عقود، لتحفيز وتنويع موارد وآليات تمويل الاستثمارات، وكذا وضع آليات جديدة ومتنوعة للادخار وتوظيف رؤوس الأموال وتدويرها في الاقتصاد بطريقة آمنة مضمونة وفعالة لمواكبة أمثل للإقلاع الاقتصادي المنشود.

في حين اعتبر أحد المتدخلين أنه على الرغم من الإصلاحات التي همت مدونة الاستثمار الجديدة، لا سيما من خلال المنح المقدمة من قبيل المنح الترابية أو المنح القطاعية للمستثمرين، وكذا فيما يتعلق بالمهام والوظائف الجديدة التي أوكلت للمراكز الجهوية للاستثمار، إلا أن بلادنا لازالت تعاني خصاصا في الأدوات المالية الموضوعة للاستثمار، مضيفا أنه حتى في حالة وضع هذه الأدوات المالية، فإن تنزيلها لا يعطي النتائج المسطرة.

وبخصوص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تقدر بمبلغ 100 مليار درهم، فقد تم التأكيد على أن نسبة 6% منها فقط يتم تحويلها إلى رأسمال، نظرا لغياب آليات الاستثمار، مع التساؤل.. وذلك من أجل دعم الاقتصاد الوطني، منوها بدور وسياسة الصرف المعتمد ببلادنا.

وفي حين سجل أحد المتدخلين غياب ما يعزز مكانة المقاولات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالاستفادة من تبسيط السبل والمساهمة في التأسيس أو الانخراط في هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ولتحفيزها في تعبئة الادخار في هذه الصناديق على غرار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والهيئات الاعتبارية المدرجة في مواد مشروع القانون.

من جهة أخرى، تمت المطالبة بالرفع من نسبة مساهمة الرأسمال الاستثماري في التنمية الاقتصادية، لا سيما من خلال المشاركة الفعالة في تطوير نسيجنا الاقتصادي، عبر الرفع من عدد الفاعلين المهنيين وكذا تعزيز المشاركة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والفاعلين الاقتصاديين في الصناعة المغربية رأسمال الاستثمار، لاسيما من خلال تفعيل الصناديق الفرعية لهذا الصندوق.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيدين الوزيرين،

في مستهل جوابها، ثمنت السيدة الوزيرة التفاعل الإيجابي لمداخلات السيدات والسادة المستشارين مع مقتضيات مشروع القانون قيد الدراسة، مبرزة أن الحكومة تقوم بمجهودات كبيرة في مجال خلق فرص الشغل وتطوير النمو الاقتصادي، وذلك بغية التأسيس السليم للدولة الاجتماعية، كما ذكرت بالإصلاحات الكبرى التي تقوم بها الحكومة من قبيل اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتبسيط المساطر الإدارية، موضحة أن ميثاق الاستثمار الجديد ساهم في تقليص عدد الوثائق الواجب الإدلاء بها لدى الصناديق الجهوية للاستثمار بنسبة 45%، وأفادت أن وثيرة الاستثمارات والنمو الاقتصادي سجل تحسنا خلال الربع الأول من السنة، موضحة أنه بعد أزمة "كوفيد-19" انخفض معدل الاستثمار في التجهيزات، كما أن الأبناك لم تقدم القروض الكافية، مما أدى إلى تسجيل تحسن في الاقتصاد الوطني بوثيرة أقل.

كما نوهت بالقطاع المالي المغربي، مقارنة مع نظيره بالدول الإفريقية وبالمصداقية التي يحظى بها على الصعيدين الجهوي والدولي، مذكرة بدور سياسة الصرف المعتمدة ببلادنا في حمايته من المخاطر المالية.

وفي ذات السياق اعتبرت أن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال تعد بمثابة حل لبعض الفئات من المستثمرين، إلا أنها ليست وسيلة لتطوير الرأسمال، مبرزة أن الأدوات المالية بالمغرب تتمتع بنضج يختلف من فئة إلى أخرى، سواء بالنسبة للأشخاص الذاتيين أو الأشخاص العاديين، كما أن الدولة ستعمل على مواكبة المستثمرين الذين راكموا التجربة ويرغبون في تطوير وتحسين استثماراتهم في الأسواق المالية.

وفيما يرتبط بولوج الشركات للبورصة، أكدت على ضرورة توفرها على مشاريع كبيرة وعلى الخبرة في مجال اشتغالها وعلى آليات الحكامة، مبرزة أن الدولة عملت على تشجيع المستثمرين من خلال تمثيليتهم في المجالس الإدارية والأجهزة التداولية، وفي السياق ذاته اعتبرت أن مسار بناء الثقة بين المستثمرين والمقاولات والأبناك والبورصة هو مسار يتطلب مزيدا من التكوين في المجال واستفادة من التجارب والممارسات الفضلى في هذا الباب.

وفيما يخص غياب تعزيز إمكانية استفادة المقاولات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في التأسيس أو الانخراط في هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، أوضحت أنه لا يجب الخلط بين شركات التسيير التي يجب أن تتوفر على تجربة ويتم اعتمادها من طرف هيئة المستثمرين وبين الشركات التي ستستفيد من تمويل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، نافية أن يكون هناك إقصاء للشركات الصغيرة والمتوسطة، مبرزة أن صندوق محمد السادس للاستثمار سيعتمد على هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، مما سيعزز استفادة هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يرتبط بالشركات المسيرة لهيئة التوظيف ذات قواعد التسيير المخففة

التي تمنح قروضا، أفادت السيدة الوزيرة أن الجمهور يتوجهون إلى الأبناك قصد الحصول على قروض، وأن بنك المغرب يشرف على السياسة النقدية ويمارس الرقابة على الأبناك، مشيرة أنه في حالة حصول الشركة على قرض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، فهناك رقابة مزدوجة من طرف بنك المغرب والهيئة المغربية لمراقبة سوق الرساميل.

هذا، وإن عرض مواد مشروع القانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ومشروع القانون برمته على التصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع بدون تعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن للمناقشة، وأذكر بأن للفرق والمجموعات كامل الحرية، فإما التدخل شفهيا داخل الجلسة وإما تقديم مداخلات مكتوبة قصد إدراجها في محضر الجلسة، ولكم واسع النظر.

إذن بالترتيب، غادي تتدخلو ؟

إذن غادي نبدا بفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق، في إطار الأغلبية، غادي تكون مداخلة باسم فرق الأغلبية ؟

مرحبا.

تفضل السي حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

نتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي بالتعديل، وهذا المشروع اللي هو مهم يرتكز على الممارسات الحسنة على المستوى الدولي، وكذلك لأنه القانون الحالي لا يعبئ بشكل كافي الرساميل، ما تم تعبئته لحد الآن ليس بالمستوى الذي كنا نطمح له بالنسبة للقانون الحالي، لهذا جاء هذا القانون هذا، وهو قانون لتحديث سوق التوظيف الجماعي للرأسمال وتحسين الأداء ديالو وكذلك تسهيل وتبسيط كثير من المساطر المتعلقة به.

الهدف هو تعبئة الاستثمار، هو الرفع من الجاذبية ديال هاذ السوق هذا بالنسبة للمستثمرين، سواء مستثمرين مؤسساتيين أو مستثمرين فرادى.

قواعد التسيير المخفف كذلك مسألة جديدة اللي أتت بها الحكومة، وأتت في هذا القانون نحن نثمنها بشكل كبير جدا، فيها مخاطر نعم، ولكن توضعت جميع الأمور باش يمكن أنه هاذيك المخاطر ما تأديش إلى انفلات في هذا الإطار.

كذلك، أنه كاين إمكانية منح قروض، تم هذا بالاستشارة مع بنك المغرب ومع كثير من الفاعلين في هذا الإطار هذا، باش يمكن أنه يكون منح قروض في إطار قواعد اللي هي كتضمن السلاسة وتضمن أنه ما يكونش تلاعب في هذا الإطار هذا.

كذلك، مسطرة الاعتماد اللي ما بقاتش وزارة المالية اللي ولت هيئة تدبير الرساميل، وهاذي مسألة اللي هي مهمة جدا كذلك في هذا الإطار.

لهذا، نحن في فرق الأغلبية كلنا أمل بأنه هاذ مشروع القانون، حين يتم المصادقة عليه، غادي يعطي واحد الدفعة قوية جدا لتعبئة الرأسمال، وكذلك غادي يعوض بعض النقائص الموجودة في القانون الحالي.

لهذا فأنا أتكلم باسم فرق الأغلبية، ونقول بأن المساندة قوية، ولهذا صوتنا عليه بالإجماع، ولم تكن هناك تعديلات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أسجل بأن السيد لحسن حداد تكلم عن فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة وفريق الاستقلال للوحدة والتعادلية.

إذن أمر إلى الفريق الحركي.

تفضلوا، السيد الرئيس، في حدود..

غادي يتدخل فريق الاتحاد العام للشغالين، السيد الرئيس، شكرا.

إذن أسجل مرة أخرى بأن السي لحسن حداد تكلم عن فريق التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي وعن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

شكرا.

الفريق الحركي تفضلوا، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نعطيوها ليكم مكتوبة ولا نقراوها ؟

رأفة بكم، أنا غنعطيها مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي تقدموها مكتوبة السيد الرئيس ؟

شكرا.

الفريق الاشتراكي، السي يوسف، تقدموه مكتوب ؟

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، غتقدمو مكتوب ؟

شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، غتتدخلو ؟

تفضلو الأستاذة مينة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نأمل أن يمكن مشروع القانون هذا بالفعل من المساهمة في الرفع من جاذبية هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، كأداة منظمة، تخضع لإشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل لهيكلة صناديق استثمارية.

كما ننوه بالغرض والأهداف من التعديلات اللي جات بها الحكومة، واللي تتماشى مع الجهود الموجهة للرفع من نسبة الاستثمار الخاص ووضع إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بغية الانتقاء بأداء أسواق الرأسمال وتنشيطها، لدعم الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

هاذ الشي تيسمح بتسهيل تعبئة التمويلات الرأسمالية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، اللي تنعرفو كلنا الأهمية ديالها داخل النسيج المقاولاتي في المغرب والدور الأساسي اللي تتلعب في خلق مناصب الشغل بكافة التراب الوطني.

بالطبع، لا يمكننا إلا أن نثمن التوجهات لتحقيق الأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد وكذا مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ التعديل الثاني اللي تم الإدخال ديالو على القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال في أقل من 20 سنة، وهذا تعبير على تفاعل الحكومة مع حاجيات وإكراهات تطور السوق المالي ببلادنا، مع تطور قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة التطورات الدولية.

هاذ التفاعل نتمناو أنه يشمل كذلك باقي الفئات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، سيما منها القوانين والإجراءات اللي تتهم الشغيلة المغربية، وبصفة أوسع كل الفئات الاجتماعية، خصوصا في الظروف الاجتماعية والمعيشية العصيبة اللي تمر بها أوسع الفئات الاجتماعية ببلادنا.

إن التعديلات الحالية تعكس توجه الحكومة نحو تحرير عمليات إنشاء وتسيير الهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، سواء عبر إخضاعها لقواعد تسيير مخففة أو عبر تحديث هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة أو المخصصة للمستثمرين المحترفين، مع منحها إمكانية تحرير أسهم شركات التوظيف الجماعي للرأسمال وتوزيع جزء من الأصول، دون قيود متعلقة بالآجال، مع تنويع استثمارات وفتح إمكانية فتح القروض.

وحيث أن مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال سينضاف إلى الترسانة القانونية المنظمة للقطاع المالي ببلادنا ولقطاع سوق الرساميل على وجه الخصوص، فإنه من المترقب هو تتبع آثار هاد المشروع على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والقدرة على مواجهة التحديات المحتملة، التي يمكن أن تواجه تنفيذ هذا القانون وكيفية التعامل معها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أمر الآن وأعطي الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود دقيقتين.

السي عبد الكريم، غادي تسلموه مكتوب؟

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

غتسلموه مكتوب؟

شكرا السي لحسن.

إذن الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي المصطفى، في حدود دقيقتين.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، والذي يندرج في إطار المجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل تنمية الاستثمار كرافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز رأسمال الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتعبئة إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بالإضافة إلى مواكبة صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي يركز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة، تأخذ شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال... إلخ.

ختاما، نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن تنعكس آثاره إيجابا على الاقتصاد الوطني.

وبمناسبة الحديث عن الاستثمار والقانون الإطار للاستثمار، نعتبر على أن إقصاء 11 إقليم من المنحة الترابية أمر غير معقول ولا يحفز الاستثمار في هذه الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الأخيرة في إطار المناقشة لممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

السي خالد تفضلو.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

دورنا بطبيعة الحال في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نثمن ما جاء في المشروع القانون 58.22 بتغيير وتتميم القانون 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بمقتضيات تؤطر التوظيف الجماعي للرأسمال وتهدف لدعم وتعزيز الترسانة القانونية التي راكمتها بلادنا طيلة عقود لتحفيز وتنويع موارد وآليات تمويل الاستثمارات، وكذا وضع آليات جديدة متنوعة للادخار وتوظيف رؤوس الأموال وتدويرها في الاقتصاد بطرق آمنة مضمونة وفعالة، لمواكبة أمثل للإقلاع الاقتصادي الوطني المنشود.

لكن، بطبيعة الحال، بحكم الوقت لا يسمح لمزيد من التفاصيل، نحن نثمن هذه المبادرة، وأكيد سنكون إيجابيين مع هاذ المشروع، لكن في نفس الوقت لابد من إثارة الانتباه إلى أن مسألة الاستثمار يجب أن تعرف عدالة مجالية والانتباه إلى الجهات المحرومة أو الضعيفة.

بطبيعة الحال، أكيد كذلك، لابد من حكومة تزيد دعم وتشجيع الصندوق ديال محمد السادس للاستثمار، لما له بطبيعة الحال من وقع إيجابي على الاستثمار، وبالتالي فتح مناصب شغل إضافية لأبناء المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لكافة الأخوات والإخوة الذين تدخلوا في إطار المناقشة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

المادة 217 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر تتيح لكم إمكانية الرد على التفاعلات.

إذن اسمحتو فهاذ الحق ديالكم.

إذن ننتقل الآن للتصويت على مواد المشروع.

إذن:

أعرض **المادة الأولى** للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 2، أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 3: أعرضها للتصويت كما أحيلت على المجلس من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 4: كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن **وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على "مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال".**

إذن شكرا.

وننتقل الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، مكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، القانون اللي نحن بصدد مناقشته يتعلق بتنفيذ القانون ديال المالية نتاع سنة 2021، تم تقديمه في الآجال المحددة يوم 9 مارس، وضع بالبرلمان، وذلك في احترام تام للنصوص القانونية المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

هي فرصة لأتوجه بالشكر الخالص للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، الذين تعبئوا في لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولرئيسها على تعبئتهم وانخراطهم لمناقشة هذا المشروع وتقديمه اليوم للمناقشة في هذه الجلسة، حتى نتمكن من ترسيخ الإنجاز الذي استطعنا تحقيقه جميعا في السنة الماضية، وهو التصويت على قانون التصفية 4 أشهر بعد إيداعه لدى مجلس النواب.

كل هذا العمل التشاركي يأتي لتحقيق تراكم إيجابي، نعمل جميعا من أجل ترصيده لتقليص الآجال، وجعل قانون التصفية أكثر معنى وأكثر مساهمة في مناقشة قوانين المالية، نجعلو هاذ الأجل أكثر التصاقا بقوانين المالية، وهو ما يضفي عليها صفة إعطاء الصورة الحقيقية لإنجاز هاذ قانون المالية.

لا أريد أن أخوض في مجموعة من التفاصيل، خاصة بالمجهودات، هذه المجهودات التي كانت دائما تصب في تقليص هذه الآجال.

نعلم جميعا، أن سنة 2021 تميزت بانتعاش اقتصادي بعد ظروف جائحة كوفيد، هذه الظروف التي تمكنت بلادنا من اجتيازها بفضل التوجيهات الحكيمة والنظرة المتبصرة لجلالة الملك، نصره الله، وتمكن اقتصادنا من استرجاع عافيته ولو بشكل كبير.

الآن فيما يخص قانون التصفية هذا، عملنا منذ سنوات على إغنائه بمجموعة من الوثائق، لتعطي المقروئية الكافية لهذا القانون، وتمكن السادة البرلمانيين من مختلف المعطيات المرتبطة بإنجاز مالية 2021، في مقدمتها تقارير النجاعة وتقرير افتحاص النجاعة الذي تقوم به المفتشية العامة للمالية، أيضا التقرير المرتبط بإنجاز مختلف المشاريع على المستوى الترابي ومساهمة مختلف المتداخلين في إنجاز هذه المشاريع.

بصورة عامة، فسنة 2021 عرفت نسبة نمو اقتصادي بلغت 8%، بعد سنة عرفت انكماشا بناقص 7.2%، كما تم الشروع في التقليص التدريجي لعجز الميزانية من 7.1% سنة 2020 إلى 5.9% سنة 2021، سنواصل هذا التقليص إن شاء الله، في السنوات لا سنة 2022 ولا 2023، ولا في السنوات المقبلة، لأن هدف الحكومة هو إنهاء هذه الولاية في عجز مالي في حدود 3% إن شاء الله، مما سيحافظ على استقرار مديونيتنا.

فيما يخص الحسابات المرتبطة بالتنفيذ النهائي لقانون المالية لسنة 2021، سواء تعلق الأمر بالميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الحسابات الخصوصية للخزينة أو مرافق الدول المسيرة بصورة مستقلة (les SEGMA[1])، فهي جاءت على الشكل الآتي:

بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 390.22 مليار درهم، التقديرات الأولية كانت هي 335.62، تم تحصيل ما قدره 353 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز 105.18%، والأهم هو أن الموارد العادية شكلت حوالي ثلاث أرباع (3/4) هذه الموارد المرتبطة بالميزانية العامة للدولة.

فيما يخص الحسابات الخصوصية للخزينة: بلغت النفقات المنجزة منها 114 مليار ديال درهم، والموارد حددها قانون المالية في 94.30، تم تحصيل 130.05 مليار درهم.

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: سجلت نفقات الاستغلال 2.04 مليار درهم، موارد الاستغلال كانت التقديرات نتاعها في قانون المالية 4.03، بلغ التحصيل 4.19 مليار درهم، في حين بلغت نفقات الاستثمار هاذ المرافق 393.82 مليون درهم، التقديرات النهائية للموارد متاع الاستثمار كانت 1.46 مليار درهم، تم تحصيل ما مجموعه 1.47 مليار درهم.

بصورة عامة على مستويات معدلات ديال الإنجاز:

التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2021 تحققت بنسب إجمالية حددت في 112% بالنسبة للموارد و79% بالنسبة للتكاليف، وهي نسب، سواء تعلق الأمر بالموارد أو بالتكاليف، هي إيجابية.

وإجمالا، سجلت الميزانية العامة زيادة للنفقات على الموارد قدرها 37.22 مليار درهم، بينما عرفت الحسابات الخصوصية للخزينة زيادة للموارد على النفقات، حددت في 16.02 مليار درهم، وسجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات قدرها 3.22.

هذا، وقد نتج عن تنفيذ ميزانية السنة بشكل كامل عام في سنة 2021 زيادة للنفقات على الموارد، حددها مشروع قانون التصفية للسنة المالية في 17.98 مليار درهم.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أهم المعطيات والأرقام التي يتضمنها مشروع القانون المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر الآن لكلمة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

تفضلوا السيد المستشار.

السيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيرين المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون التصفية رقم 11.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021 كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة وبحضور السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية.

في بداية الاجتماع، قدم السيد الوزير المنتدب مشروع قانون التصفية لسنة 2021، وذلك وفقا للآجال المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، مبرزا أن ذلك تم بفضل المجهودات المبذولة من طرف المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية وكذا المجلس الأعلى للحسابات، بهدف تقليص آجال وإعداد وإحالة مشروع قانون التصفية على المؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

[1] **S**ervices de l'**E**tat **G**érés de **M**anière **A**utonome.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع القانون فرصة أكد فيها السادة المستشارون على ضرورة الوقوف على السياقات التي رافقت تنزيل مشروع قانون المالية لسنة 2021 والمتسمة باستمرار جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي يتطلب تقديم إجابات واضحة وحلول ناجعة لمواجهة تأثيرات الأزمة الظرفية والهيكلية، منوهين في هذا الإطار بالمجهود الكبير المبذول من طرف الحكومة لمواجهة هذه التحديات في مجال تعزيز حكامة وفعالية قانون التصفية وبالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات، من خلال تقاريره المرفقة، التي تساعد البرلمان في دراسة مشروع قانون التصفية والوقوف بشكل دقيق عند أوجه تدبير قانون المالية.

كما تم التشديد على أهمية هذا الموضوع الدستوري الدوري المتعلق بختم حساب قانون المالية، والذي يشكل آلية رقابية بعدية، تروم التأكد من صحة أوجه صرف الميزانية وتزيد من فعالية الرقابة البرلمانية البعدية على المالية العمومية.

كما نوه السادة المتدخلون بتسجيل ارتفاع في نسبة النمو 7.9% وكذا الحفاظ على مستوى مديونية الخزينة بما يتوافق مع الأهداف المحددة في المحفظة المعيارية وكذا تحسن عجز الميزانية عبر انتقاله من 7.1% سنة 2020، إلى 5.5 سنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، تم الإشادة بمضامين إصلاح مقترح حول القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، لاسيما المقترحات المتعلقة بقانون التصفية والرامية إلى النهوض بالدور الرقابي الذي يكتسبه قانون التصفية وتأطير آجال إيداعه ودراسته عبر تقليص آجال إيداع مشروع القانون التصفية، بالتنصيص على إيداعه قبل نهاية شهر دجنبر من السنة الموالية للسنة المالية للسنة المعنية، وكذا إحالة المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان، تقرير حول التصديق على حسابات الدولة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، انطلاقا من إيداع مشروع قانون التصفية وتأطير أجل دراسة مشروع قانون التصفية والتصويت عليه على مستوى البرلمان، داخل أجل شهر بعد توصل البرلمان بالتقرير حول التصديق على حسابات الدولة.

كما تمت المطالبة بتنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات الرامية إلى الإسراع بتفعيل هيئات الحكامة وتدبير صندوق محمد السادس للاستثمار.

فيما أثار بعض المتدخلين، إشكالية التوازن المجالي والفوارق المجالية، مطالبين بالتسريع بإحداث الصناديق القطاعية كآلية من آليات إنعاش الاقتصاد الوطني وكذا إجراء تقييم للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"، بهدف الوقوف على مدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني.

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، توجه السيد الوزير المنتدب بالشكر لكل من ساهم في عمل الوزارة على إعداد مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة التشريعية المالية 2021، مضيفا أن المغرب عرف سنة 2021 ظروفا صحية صعبة نتيجة جائحة كورونا، مؤكدا على ضرورة استحضار القرارات الحكيمة والمتبصرة التي قادها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بحيث عملت الحكومة على إغلاق تام وشامل وكلي لآليات الاقتصاد الوطني، مما فرض عليها تعبئة مجموعة من الموارد لكي تنفقها، سواء لفائدة القطاع الصحي أو التي منحت للمواطنين للتخفيف من وطأة الإغلاق الشامل.

وبخصوص الاختيارات، أكد السيد الوزير المنتدب أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها السياسية فيها.

فيما يخص الاختيار الأول: الذي يتعلق بورش الحماية الاجتماعية، أوضح السيد الوزير المنتدب، أن الحكومة تقوم بالتنزيل الأمثل لهذا الورش، وفق الأجندة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مشيرا أن جل المؤسسات الدولية والإقليمية تعتبره نموذجا يحتذى به.

أما الاختيار الثاني: وهو التعامل مع الاضطرابات الجيو-سياسية، أوضح أن الحكومة اختارت دعم قطاعات معينة تمس المواطن بشكل مباشر، بحيث أن عدم الزيادة في فاتورة الماء والكهرباء كلفت ميزانية الدولة سنة 2022 مبلغ 5 مليارات درهم، فضلا عن تشجيع القطاع الفلاحي الذي يعاني من توالي سنوات الجفاف وارتفاع أثمنة البذور والمبيدات.

الاختيار الثالث: أكد السيد الوزير المنتدب على أهمية استرجاع التوازنات المالية للدولة، موضحا أنه لا يمكن للمالية العمومية أن تذهب بعجز يصل بـ 7%، مؤكدا أن الحكومة اختارت أن ترجع العجز إلى 3% في حدود 2026.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الضريبي، شدد على أن الحكومة ستعمل على توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض العبء الضريبي على المقاولات المغربية.

أما فيما يتعلق بالتوضيحات التي تخص المجلس الأعلى للحسابات، اعتبر أن بناء المالية العمومية يتم بشكل مشترك، مؤكدا أن الدولة لا تتوفر على شهادة الحسابات (des comptes certification)، ويجب عليها الاشتغال أكثر لتكون رائدة في المنطقة.

عند عرض مواد مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 21 على التصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع، كما وافقت على مشروع القانون برمته بالنتيجة التالية:

الموافقون= 10؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 01.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن للمناقشة ونعتمد نفس المنطق.

الاختيار متروك لتقدير الأخوات والإخوة في الفرق والمجموعات،

غتدخلو ؟

تفضل السي الحسناوي، باسم فرق الأغلبية.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية وفريق الاتحاد العام للشغالين والمجموعة النيابية للفريق الدستوري الديمقراطي، لمناقشة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

إذا كان قانون مالية السنة وثيقة تقديرية وقابلة للتعديل بقانون مالي معدل خلال السنة، فقانون التصفية هو الواجهة المحاسبية لما تم تحقيقه خلال السنة المالية السالفة، وهو يندرج ضمن أشكال الرقابة اللاحقة والتي تتداخل فيها التقارير المعدة من لدن وزارة الاقتصاد والمالية والإشهادات التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات، كل هذا من أجل أن نمارس نحن كسلطة تشريعية، دورنا الرقابي حول مدى احترام الترخيص البرلماني وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، تماشيا مع التعاقد السياسي الذي أفرزته صناديق الاقتراع.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع قانون التصفية لمالية 2021، يقتضي منا استحضار السياق الذي نفذ فيه، ألا وهو مرحلة الخروج من تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وهو ما أفرزته من نتائج عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمؤسساتي، والتي حدت منها القرارات الاستباقية الحكيمة المتخذة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

فإذا كانت سنة 2020 عرفت ركودا اقتصاديا، فالسنة موضوع تصفية، عرفت انتعاشا تدريجيا نتيجة التخفيف من تدابير الحجر وأيضا من النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع الفلاحي آنذاك وانتعاش لعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أن التوجهات الرئيسية لقانون مالية 2021 ذهبت نحو تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني وإطلاق المرحلة الأولى لتعميم التغطية الاجتماعية، بالإضافة إلى إرساء قواعد مثالية الدولة وعقلنة أدائها.

كل هذا في سبيل تجاوز النقائص التي أفرزتها الأزمة الصحية والاستثمار في نقاط القوة التي يتميز بها القطاع الاقتصادي المغربي والبنيان المجتمعي الوطني والتراكم المؤسساتي، رغم التقائية مناخ اللايقين الاقتصادي والإكراهات الجيو-استراتيجية والتقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أشيد باسم الفرق السابقة الآنفة الذكر بالمقاربة الحكومية، على مستوى احترام الآجال والمساطر والضوابط المنصوص عليها وما تجسده من رسائل سياسية، تعبر عن التزام الحكومة بالأجندة التشريعية واحترام الضوابط الدستورية، وهي فرصة كذلك، نعبر من خلالكم عن اعتزازنا بالمجهود الحكومي للنهوض بالتنمية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات وتحصين مناعة الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية، عبر سن مجموعة من التدابير التنظيمية وتبني عدد من النصوص التشريعية وإبرام عدد من الاتفاقيات ذات الحمولة التنموية.

السيد الرئيس المحترم،

المعطيات المقدمة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2021، مقارنة بمالية سنة الجائحة، أفرزت عدة خلاصات سنذكر منها ما يلي:

- ✓ أولا: يسجل ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11%؛
- ✓ ثانيا: استقرار على مستوى سطح الاعتمادات وأيضا على مستوى تجاوز الاعتمادات؛
- ✓ على مستوى النفقات: يسجل انخفاضا بنسبة 8.5% من نفقات الاستثمار؛
- ✓ أما فيما يخص الحسابات الخصوصية للخزينة فقد عرفت استقرارا من حيث عددها، وهو نتيجة العمل العقلاني الذي قامت به مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ✓ أما بخصوص عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، نسجل بكل إيجابية انخفاض عددها، وهو تجسيد لحكامة مالية تسهرون على تنزيلها، السيد الوزير، بشكل متدرج.

السيد الرئيس المحترم،

إن قراءتنا للمشروع التقني المحاسبتي السياسي الذي بين أيدينا، جعلتنا نلمس تفاعلا وتجاوبا حكوميا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات وملاحظات السادة المستشارين، إلا أنه لابد من العمل على ما يلي:

- ✓ أولا: التسريع بتعميم ورش ورقمنة الحسابات؛
- ✓ ثانيا: التنزيل لكل لمادة 168 من القانون التنظيمي للمالية؛
- ✓ ثالثا: التعجيل بفتح ورش للإصلاح القانون التنظيمي للمالية؛
- ✓ رابعا: استكمال ورش نزع الصفة المادية عن المساطر الإدارية؛
- ✓ خامسا: اعتماد آليات لجذب القطاع غير المهيكل؛
- ✓ سادسا: ترشيد وعقلنة تدخلات مصالح الحد من النزاعات واستثمار أموالها لخلق التنمية؛
- ✓ سابعا: الرفع من وثيرة تنزيل أحكام قانون الإطار حول الإصلاحات الاستراتيجية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وقانون الإطار

حول الإصلاح الجبائي وأيضا قانون الإطار حول الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

في الختام، لا يسعنا نحن في فرق الأغلبية وفريق الاتحاد العام للشغالين والمجموعة الدستورية الديمقراطية، إلا أن ننوه بمختلف المجهودات التي تبذلونها، رفقة أطر الوزارة، من أجل النهوض بهذا الملف، عصب البرنامج الحكومي، من أجل تكريس الدولة الاجتماعية، كما يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

وبناء على ما ذكر، فإننا نصوت بالإيجاب على هاذ المشروع القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن دور الفريق الحركي في التدخل.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غا نعطيك مداخلة ديال فريق الحركي مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أمر إلى الفريق الاشتراكي، السي يوسف، غا تسلمو المداخلة مكتوبة؟

شكرا على التعاون.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد رضى غا تسلموها مكتوبة؟

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي الأستاذة مينة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

تكمن أهمية مشروع قانون التصفية في كونه آلية رقابية، وبالتالي وجب التعامل معه ليس كمجرد إجراء شكلي، بل إن هذا الموعد الدستوري الدوري هو لحظة تقييم لعمل الحكومة في الجانب المالي، وهو الذي يقوم بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2021، وكذا بحصر حساب هاذ السنة، حيث يثبت هاذ المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2021 لكل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ويقدم كذلك معطيات هامة وجب تحليلها كميا ونوعيا، اعتمادا على الوثائق والمعطيات التي يوفرها قانون التصفية، سواء تلك التي تعدها وزارة المالية أو تلك التي ينجزها المجلس الأعلى للحسابات، مما سيساهم بلا شك في تعميق النقاش حول المالية العمومية وحول تفعيل آلية الرقابة البعدية وتتبع الإنفاق العمومي، كل هذا يروم التأكد من صحة وأوجه صرف الميزانية المتعلقة بتفعيل آلية التدبير المرتكز على النتائج، والذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج والرقي بدور البرلمان في تعميق النقاش حول تنفيذ القوانين المالية وعمليات التصفية، وفرصة نحو مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بتنزيلها من عدمه على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

لا يمكننا إغفال السياق الوطني الذي عرفته فترة تنزيل مشروع قانون المالية 2021، ولولا المجهودات الكبيرة للدولة، باعتماد التدبير الاستباقي والحكيم لجائحة "كوفيد-19"، تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله، وكذلك التعاطي الإيجابي لكل مكونات المجتمع المغربي، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة، التي ضحت بكل شيء، رغم تبعات الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وهي مناسبة كذلك، السيد الوزير، لننوه بتسجيل ارتفاع في نسبة النمو بـ 7.9%، وكذا الحفاظ على مستوى مديونية الخزينة، مما يتوافق مع الأهداف المحددة للمحفظة المعيارية.

نلاحظ كذلك تحسن عجز ميزانية، ولهذا الغرض، السيد الوزير، نعرج على مطالبتنا بتطبيق توصيات المجلس الأعلى للحسابات، من بينها، التوصيات احنا توصلنا بها:

- ✓ مواصلة تحسين توقعات المداخيل غير الجبائية؛
- ✓ القيام بتقييمات دورية للنفقات الإيجابية؛
- ✓ انجاز تقييم شامل لهذه الحسابات في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة؛
- ✓ وأخير، اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشارة المحترمة.

الآن دور مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المناقشة.

تفضلوا السيد لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

يشرفني، أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،

بمناسبة مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.11 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2021.

وأغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع، ويمكن استخلاصها فيما يلي:

- ✓ استمرار ارتفاع المديونية على الخزينة في نهاية 2021، الذي ارتبط بالأساس بمستوى عجز الميزانية، لازالت المالية العمومية تعاني بعض الإكراهات البنيوية كارتفاع المديونية الخارجية وضيق الوعاء الضريبي؛
- ✓ ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11% مقابل تراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 18.4% مقارنة بسنة 2020؛
- ✓ انخفاض نفقات الاستثمار بنسبة 8.5% مقارنة مع سنة 2020؛
- ✓ تنزيل ورش نجاعة الأداء لازال يواجه مجموعة من النقاشات من أبرزها:
  - ضعف التملك الفعلي للمنهجية المذكورة واستمرار النقاش المتعلق بنظام القيادة وأساس منظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير؛
  - غياب التوازن المجالي واستمرار الفوارق الاجتماعية، خاصة بالقرى النائية والمناطق الجبلية وهوامش المدن، التي تظهر بشكل كبير في ظل ظروف ارتفاع الأسعار والمواد الأساسية الاستهلاكية، والذي أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية لجميع شرائح المجتمع، حيث لازالت الأسعار مستمرة في الارتفاع إلى حد اليوم.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

رغم حرص الحكومة على تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الآجال القانونية والدستورية، غير أنه يلاحظ أن حجم المواكبة والدراسة والاهتمام بهذه القوانين لا يحظى بقدر الاهتمام الذي يحظى به مشروع قانون المالية.

واعتبارا لكل ما سبق، وبعد تدارس مختلف مضامين المشروع داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، قررنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الامتناع عن التصويت على مشروع قانون التصفية 23.11 المتعلق بتنفيذ قانون المالية سنة 2021.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.. مكتوبة؟ شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة للسي خالد أو الأستاذة لبنى.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين، في إطار هذه الهامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

بطبيعة الحال، هي مناسبة ننوه من طبيعة الحال من خلالها بحرص الحكومة على إحالة هذا النص على البرلمان داخل الآجال القانونية، طبقا لأحكام الدستور ولمقتضيات القانون التنظيمي المالية، توخيا لتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقويم شفافية المالية العمومية ودعم البرلمان في مراقبتها.

وفي هذا الإطار، انسجاما مع توصيات للمجلس الأعلى للحسابات، ندعو إلى ضرورة مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية، من أجل توضيح المقتضيات المتعلقة بالإدلاء بحسابات الدولة، وكذا تلك المتعلقة بعملية التصديق، خاصة جوانب المرتبطة بالآجال وبكيفية تبليغ تقرير عملية التصديق والجهات المعنية بهذا التقرير.

بطبيعة الحال، لا يخفى عليكم أن سياق إعداد قانون المالية لسنة 2021 كان صعبا بسبب استمرار جائحة كوفيد بطبيعة الحال اللي أثرت بشكل كبير.

أيضا، مع ذلك رغم الإكراهات اللي كاينة، السيد الوزير، فقد تمكنت بلادنا من تحقيق نسبة النمو مهمة بلغت 8%، وهي نسبة غير مسبوقة بسبب عدد الإجراءات المهمة، وفي مقدمتها إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي مكن من ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، كما عرفت هذه السنة انطلاق ورش الحماية الاجتماعية الشامل بمبادرة من صاحب الجلالة، حفظه الله، والذي اعتبرناه في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ثورة اجتماعية حقيقة جد مهمة، وهو بطبيعة الحال اعتبرناه ثاني حدث بعد المسيرة الخضراء.

في الختام، السيد الرئيس، وبعد الإطلاع على تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ القانون المالية للسنة ومطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة، واستحضارا لنسبة النمو المهمة، فقد قررنا التصويت بالإيجاب على مشروع القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا الأخوات والإخوة على كافة المداخلات.

السيد الوزير، واش عندكم رغبة في التفاعل مع المداخلات؟

شكرا جزيلا.

ننتقل إذن للتصويت على مواد المشروع:

أعرض **المادة الأولى:** كما وردت من مجلس النواب:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

المادة 2: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:
الموافقون: الإجماع.

المادة 3: كما وردت من مجلس النواب، أعرضها للتصويت:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

المادة 4: كما وردت من مجلس النواب، أعرضها للتصويت:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

أعرض **المادة 5:** كما وردت من مجلس النواب، للتصويت:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

أعرض **المادة 6:** للتصويت كما وردت من مجلس النواب:
الموافقون: الإجماع.

المادة 7: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

المادة 8: كما وردت من مجلس النواب، للتصويت:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

المادة 9: كما وردت من مجلس النواب:
الموافقون: الإجماع.

المادة 10: كما وردت من مجلس النواب، للتصويت:
الموافقون: الإجماع.
شكرا.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:
الموافقون= 46؛
المعارضون= 00؛
الممتنعون= 02.

إذن **وافق مجلس المستشارين بأغلبية أعضائه الحاضرين على "مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021".**

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

أذكركم بأن لنا موعد مع الجلسة الختامية.

شكرا.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال:

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،
السيدة الوزيرة المحترمة،
السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وبهذه المناسبة لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التنويه بمجهودات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية في مجال النهوض بالمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمارات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا مع تعزيز تنافسيته، ونشيد بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة على المستوى المالي والاقتصادي من خلال وزارة الاقتصاد والمالية التي تشرف عليها السيدة الوزيرة عبر مواكبتها الاستباقية والتحليلية للمخاطر وتحيين النصوص القانونية وتجويدها، في إطار الانسجام التشريعي ومنها مشروع القانون الذي بين أيدينا.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع القانون الذي بين أيدينا تهدف تعديلاته في منظورنا إلى تجويد الهندسة التشريعية عبر إقرار عدد من التدابير الهامة ومنها:

- ✓ إنشاء فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين؛
- ✓ فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة؛
- ✓ تعديل وتوضيح مسطرة منح الاعتماد بالنسبة للشركة المسيرة وتحديد أجال الاعتماد والتأشير؛
- ✓ توضيح عملية حل وتصفية هيئة التوظيف؛
- ✓ إقرار أحكام جديدة لتحسين سير هيئات التوظيف؛
- ✓ تبسيط المساطر الإدارية؛

- ✓ توسيع سلطة الهيئة المغربية لسوق الرساميل كهيئة للضبط والتقنين في منح التأشيرة لشركات التسيير.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون 58.22 نجده في فريقنا يهدف بشكل عام وخاص إلى:

- ✓ تطوير القطاع المالي حتى يواكب منظومة الإقلاع الاقتصادي ويعزز تنافسية المقاولات؛
- ✓ التحفيز على تعبئة الادخار حتى يتم تمويل حاجيات السوق الوطنية ومواكبة الاستثمارات؛
- ✓ أجرأة صندوق محمد السادس للاستثمار الذي يشتغل وفق صناديق قطاعية متخصصة؛
- ✓ مواكبة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي؛
- ✓ تعزيز الثقة في المنظومة المالية الاقتصادية الوطنية؛
- ✓ مواكبة المخطط التشريعي المرتبط بالاستثمار؛
- ✓ مواكبة الخطة الوطنية لإنعاش الاقتصاد؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص وتوجيهه وفق مقاربتين الأولى قطاعية والثانية مجالية؛
- ✓ العمل على تحيين مناخ الأعمال وبنيته وبيئته.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإصلاحات الإستراتيجية التي عملت المملكة على نهجها مؤسساتيا ونصيا ستسهم لا محالة في تعزيز دور الرأسمال الخاص لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز تنافسية المقاولات ومواكبة الأوراش الكبرى بالمملكة، خصوصا أن الرهان اليوم هو مساهمة القطاع الخاص بحصة الثلثين في الاستمارات مستقبلا.

السيد الرئيس المحترم،

في سياق تجويد هذا النص وإحاطته بكافة الضمانات التي تتطلبها عملية تنزيله بشكل سليم على أرض الواقع، قدمنا أمام أنظار السيدة الوزيرة عدة تساؤلات حول بعض القضايا الغامضة والتي تفاعلت معها السيدة الوزيرة إيجابا، وقدمت توضيحات كافية بددت المخاوف التي كانت مطروحة، مما جعلنا لا نتقدم بأي تعديلات.

لأجل هذا، السيد الرئيس، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع قانون.

وشكرا.

2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، الذي يأتي لتعزيز الترسانة القانونية التي دأبت بلادنا إلى تحيينها تماشيا مع المستجدات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية، فالاقتصاد الوطني، وبفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطاع الصمود أمام الاضطرابات القوية التي عرفها العالم خلال فترة الجائحة، وخرج منها النسيج الاقتصادي المغربي بأقل الأضرار، وهو ما جعل الصندوق الوطني الدولي يثق في متانة المالية المغربية بمنحه خط الائتمان المرن بقيمة 5 مليارات دولار، ويأتي هذا المشروع أيضا لتعزيز دور رأسمال الاستثمار لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز تنافسية المقاولات الهادفة الى تعزيز الإنتاج الوطني.

إلا أننا في الفريق الحركي، نتساءل حول التقائية هذا المشروع والميثاق الوطني للاستثمار وتحقيق الأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، خصوصا مع تعبئة حوالي 550 مليار درهم المخصصة للاستثمارات في أفق 2026.

فبالرغم من المستجدات التي أتى بها هذا المشروع، لابد من التدقيق في بعض المصطلحات التي أتت فضفاضة وقابلة للتأويل، من قبيل المستثمر المحترف وقواعد تسيير مرنة، كما أنه لا تزال إشكالية تبسيط المساطر الإدارية تشكل عقبة أمام المستثمرين، علاوة على إشكالية مواكبة الأبناك في منح القروض، الأمر الذي يتعين على الحكومة معالجته لفتح باب الاستثمارات أمام الشباب وخاصة حاملي المشاريع وامتصاص البطالة التي تفاقمت وسط خريجي الجامعات وحاملي الشواهد.

ولعل المستجدات التي أتى بها هذا المشروع ستمكن هيئات القطاع الخاص من توظيف التمويلات لمشاريع جديدة، ستساهم - لا محالة - في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود من خلال توظيف الادخار في الحركة الاقتصادية.

وإيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا المشروع في تطوير المنظومة المالية لبلادنا، لمواكبة المستجدات الاقتصادية التي تفرضها المرحلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خصوصا وأن بلادنا والحمد لله تنعم بالاستقرار والأمن، وهو العامل الذي سيمكن من تدفق الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد الوطني، والذي نحن بحاجة ماسة إليه لتوفير الشغل والتخفيف من التضخم الذي بلغ مستويات غير مسبوقة نتيجة مخلفات جائحة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني.

واعتبارا لما سبق، سنتفاعل إيجابا مع هذا المشروع.

والسلام عليكم.

3) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول اليوم الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للمساهمة في المناقشة مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، الذي يهدف إلى تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز دور رأسمال الاستثمار وتحقيق الأهداف المسطرة في النموذج التنموي والمرتبطة بوضع إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بالإضافة إلى مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

بداية، نقدر الجهود المبذولة لتنزيل التوجيهات الملكية والأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد في مجال النهوض بالمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمارات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا وتعزيز تنافسيته.

كما نرجو أن يكون مشروع القانون المعروض أمامنا أداة حقيقية للارتقاء بأداء سوق الرأسمال الاستثماري وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البنية الاستثمارية وتهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات والرفع من نسبة مساهمة الصناعة الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام وتعزيز الترسانة القانونية، التي راكمتها بلادنا طيلة عقود لتحفيز وتنويع موارد وآليات تمويل الاستثمارات، وكذا وضع آليات جديدة ومتنوعة للادخار وتوظيف رؤوس الأموال وتدويرها في الاقتصاد بطريقة آمنة مضمونة وفعالة لمواكبة أمثل للإقلاع الاقتصادي المنشود.

إذ نعتبر في الفريق الاشتراكي، وعلى الرغم من الإصلاحات التي همت آليات الاستثمار الجديدة، لاسيما من خلال المنح المقدمة من قبيل المنح الترابية أو المنح القطاعية للمستثمرين، وكذا فيما يتعلق بالمهام والوظائف الجديدة التي أوكلت للمراكز الجهوية للاستثمار، إلا أن بلادنا لازالت تعاني خصاصا في الأدوات المالية الموضوعة للاستثمار، وحتى في حالة وضع هذه الأدوات المالية فإن تنزيلها لا يعطي النتائج المسطرة.

إضافة إلى ذلك، نسجل غياب قانون خاص بالمستثمر، وعليه ندعو إلى توفير ضمانات أكبر، حماية للمستثمر والعمل على تنويع آليات الاستثمار، وأيضا رفع الصعوبات التي يعرفها المستثمر من قبيل صعوبة توفير الوعاء العقاري، وتبسيط المساطر الإدارية.

على مستوى ثاني، فإننا نرى ضرورة رفع نسبة مساهمة الرأسمال الاستثماري في التنمية الاقتصادية، لاسيما من خلال المشاركة الفعالة في تطوير نسيجنا الاقتصادي، عبر تعزيز الشراكة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والفاعلين الاقتصاديين في الصناعة المغربية لرأسمال الاستثمار، لاسيما من خلال تفعيل الصناديق الفرعية لهذا الصندوق.

أخيرا، نذكر بأن دور هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال مهم جدا في تعزيز التنوع والتمويل الجماعي وتمكين العديد من المستثمرين من المشاركة في الاستثمار وتعزيز الابتكار ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تمويل الشركات الناشئة والمشاريع الواعدة، إلا أنه يجب الانتباه إلى الإشكاليات والتحديات، التي يمكن أن تواجه هذه الهيئات من قبيل توازن السلطة بين الأعضاء المشاركين في هيئة التوظيف الجماعي، وصعوبة اتخاذ القرارات، وانعدام الاستقرار في حالة تغيير تركيبة الأعضاء المشاركين وتنازع المصالح ونقص التوافق الاستراتيجي وصعوبة جذب التمويل، الأمر الذي يحتم وضع آليات رقابية حقيقية لأجل تجاوز الوقوع في هذه التحديات.

وشكرا.

4) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والمناقشة مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وهو مشروع القانون الذي جاء يهدف إلى تعزيز دور الرأسمال الاستثماري لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الذي ترمي إليه الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، وأيضا مواكبة التطور الذي يشهده القطاع منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ سنة 2006، والذي جعل المغرب من بين الدول الرائدة في هذا المجال وقطبا استثماريا بارزا في القارة الإفريقية وتعزيز دور الصناعة المغربية لرأسمال الاستثمار لمواكبة الإقلاع الاقتصادي.

وبهذه المناسبة، لا يَسَعُنا، السيدة الوزيرة، إلا أن نُعَبِّرَ لكم عن تقديرنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لإسراعكم في إخراج مشروع هذا القانون، وأيضا على عملكم المتواصل على مُلاءَمة وتعديل منظومتنا القانونية بهدف تعزيز اقتصادنا الوطني، وأيضا الإشادة بعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على العمل الكبير الذي تقوم به في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يمكن تلخيص أهم مستجدات مشروع هذا القانون، كما جاء في تقديمكم، فيما يلي:

- ✓ إنشاء فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين؛
- ✓ فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة؛
- ✓ تعديل وتوضيح مسطرة منح الاعتماد بالنسبة للشركة المسيرة وتحديد آجال الاعتماد والتأشير.

ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُثمن هذه التعديلات المدخلة، ونُقدِّر أن من شأنها الارتقاء بأداء سوق الرأسمال الاستثماري وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البنية الاستثمارية وتهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات، وننتظر أن تساهم في الرفع من نسبة مساهمة هذه الصناعة الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام، لأنه في سنة 2021، بلغت الأموال التي استثمرتها صناديق الاستثمار: 0.08% فقط من الناتج الداخلي الخام، في الوقت الذي تصل هذه النسبة في الدول الأوروبية المجاورة إلى 0.7%.

وبالتالي، تَبْرُزُ الحاجة اليوم إلى العمل على الرفع من نسبة مساهمة الرأسمال الاستثماري في التنمية الاقتصادية، سيما من خلال:

- ✓ المشاركة الفعالة في تطوير نسيجنا الاقتصادي، من خلال الرفع من عدد الفاعلين المهنيين؛
- ✓ تعزيز الشراكة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والفاعلين الاقتصاديين في الصناعة المغربية لرأسمال الاستثمار، سيما من خلال تفعيل الصناديق الفرعية لهذا الصندوق.

لذلك، فإننا نأمل أن تساهم التعديلات التي جاء بها مشروع هذا القانون في تعزيز مساهمة الرأسمال الاستثماري في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفع من حجم إنشاء المقاولات ودعمها وتمويلها، وذلك تماشيا مع أهداف ومضامين ميثاق الاستثمار، الذي يسعى إلى زيادة تأثير الاستثمار الخاص وبلوغ 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة في أفق سنة 2026، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

ولأجل ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة مع مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

5) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

وأغتنم هذه الفرصة للإبداء بمجموعة من الملاحظات وتقديم الآراء بخصوص هذا الموضوع، حيث إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن الرأسمال الاستثماري يمكن من إنجاز مشاريع طموحة واستكشاف أسواق جديدة وتطوير تكنولوجيات حديثة، وذلك من خلال دعم الشركات وتزويدها بالموارد المالية.

إن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال هي الجهات أو المؤسسات التي تعمل على جمع رأس المال من عدة مستثمرين للاستثمار في فرص تجارية أو مشاريع محددة، من أجل مواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

كما يمكن أن تكون فرصة للمستثمرين لتنويع محفظة استثماراتهم وزيادة فرص العائد المالي، بالإضافة إلى تمكين العديد من المستثمرين من المشاركة في فرص الاستثمار التي قد تكون محصورة لوحدهم، وتساهم في تعزيز الابتكار ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تمويل الشركات الناشئة والمشاريع الواعدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من أن هذا النظام يوفر العديد من المزايا، إلا أنه يمكن أن يواجه بعض المشكلات والتحديات، نذكر منها:

- **توازن السلطة:** قد تنشأ مشكلة في توازن السلطة بين الأعضاء المشاركين في هيئة التوظيف الجماعي. قد يكون هناك أعضاء يمتلكون نسبة أكبر من حصص الرأسمال، وبالتالي يتمتعون بنفوذ أكبر في اتخاذ القرارات، مما يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للمشروع ويؤدي إلى تعارضات؛
- **صعوبة اتخاذ القرارات:** قد تواجه هيئات التوظيف الجماعي صعوبة في اتخاذ القرارات، خاصةً فيما يتعلق بالأمور المهمة والحساسة. يجب على الأعضاء الاتفاق على القرارات المشتركة، وهذا قد يستغرق وقتًا طويلاً ويؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ القرارات وإدارة المشروع بشكل عام؛
- **انعدام الاستقرار:** قد يواجه المشروع انعدام الاستقرار في حالة تغيير تركيبة الأعضاء المشاركين. إذا قرر أحد الأعضاء الانسحاب أو بيع حصته، فقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في توزيع السلطة والرأسمال وقد يسبب عدم الاستقرار في الإدارة؛
- **تنازع المصالح:** قد يحدث تنازع في المصالح بين الأعضاء المشاركين في هيئة التوظيف الجماعي؛
- **نقص التوافق الاستراتيجي:** قد يكون هناك اختلاف في الرؤى والاستراتيجيات بين الأعضاء المشاركين، مما يؤثر على قدرتهم على تحقيق الأهداف المشتركة. قد يكون هناك صراعات حول اتجاه المشروع والاستثمارات المستقبلية، وهذا يمكن أن يعرقل تقدم المشروع؛
- **صعوبة جذب التمويل:** قد يكون من الصعب جذب التمويل اللازم للمشروع، خاصةً في حالة انعدام الثقة الكافية من المستثمرين الخارجيين في هيئة التوظيف الجماعي. قد يكون التحكم المشترك في القرارات

والهيكل الإداري مقيدًا لبعض المستثمرين؛

- **عدم الشفافية والتواصل الجيد:** قد يواجه أعضاء هيئة التوظيف الجماعي صعوبة في التواصل وتبادل المعلومات بشكل فعال، يمكن أن يؤدي إلى عدم الشفافية وعدم التواصل الجيد وانعدام الثقة بين الأعضاء وزيادة احتمالية حدوث التوترات والصراعات؛
- **التزام الأعضاء والمسؤولية:** قد يواجه بعض الأعضاء صعوبة في الالتزام بتنفيذ القرارات المشتركة والمسؤولية المشتركة، قد يحدث تباين في مستوى الالتزام والتحمل المالي والمسؤولية، مما يفقد قدرة الهيئة على تحقيق النجاح وتحقيق العوائد المتوقعة؛
- **التعاون والعمل الجماعي:** قد يكون التعاون والعمل الجماعي بين الأعضاء تحديًا في هيئات التوظيف الجماعي. يحتاج إلى تبني ثقافة التعاون والعمل الجماعي وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف المشروع بنجاح، وقد يكون ذلك تحديًا في ظل اختلاف الاهتمامات والأولويات الفردية؛
- **تغيرات السوق والبيئة:** قد يواجه المشروع تحديات من تغيرات السوق والبيئة الاقتصادية والسياسية. قد يتعين على هيئة التوظيف الجماعي التكيف مع تغيرات الطلب والعرض والتكنولوجيا والتشريعات والتطورات السياسية، مما يتطلب رؤية استراتيجية قوية وواضحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، والذي يندرج في إطار المجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل تنمية الاستثمار كرافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز رأسمال الاستثمار وتعزيز القدرات التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وتعبئة إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بالإضافة إلى مواكبة صندوق محمد السادس للاستثمار الذي يركز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة تأخذ شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن التعديلات التي تم إدراجها على مشروع القانون رقم 41.05 بالتخفيف من الشروط المطلوبة لإنشاء هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، عبر إدراج فئة جديدة من هذه الهيئات بقواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين وفتح إمكانية منحها للقروض، بالإضافة إلى تبسيط مسطرة منح الاعتماد للشركة المسيرة وتحديد آجال الاعتماد والتأشير، من شأن ذلك المساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورة لتعزيز الاستثمار ومن تم إنعاش الأنشطة الاقتصادية المستثمر فيها.

السيد الرئيس المحترم،

ننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية بالدينامية التي تعرفها بلادنا فيما يتعلق بإصلاح الترسانة القانونية المؤطرة للاستثمار، خاصة باعتماد القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، على اعتبار أن المراجعة التشريعية الشاملة المنظمة للتجارة والأعمال من شأنها تكريس الأمن القانوني وترسيخ الحكامة في التدبير الاقتصادي والمالي، مما سيساهم في الرفع من مؤشرات مناخ الأعمال كما هي محددة من لدن الهيئات والمنظمات الدولية في مجال تحفيز الاستثمار، والارتقاء بالتصنيف العالمي للدول في هذا المجال.

وختاما، نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن تنعكس آثاره إيجابا على الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021:

1) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2021، وهو إجراء دستوري تطبيقا لأحكام الفصل 76 من الدستور، وأيضا تطبيقا للمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وهي مناسبة أيضا للبرلمان لتقييم نتائج سنة مالية بين المتوقع والمنجز فعلا، ومدى التزام الحكومة ببرامجها وتعهداتها فيما يخص تنفيذ مشاريع قوانين المالية، كما نثمن أيضا دور المجلس الأعلى للحسابات كهيأة دستورية في مراقبة المالية العمومية، إذ يمدنا بتقارير حول تنفيذ الميزانية مرفقة بملاحظات وتوصيات يجب أخذها بيعن الاعتبار.

فقانون التصفية يكتسي أهمية بالغة على غرار قانون المالية للسنة، ولكن الملاحظ أن مناقشة قوانين التصفية لا تحظى بنفس الاهتمام الذي يحظى به قانون المالية السنوي. وبالمناسبة ننوه باحترام الآجال المتعلقة بتقديم قوانين المالية وبالمجهود المبذول لتقليص هذه الآجال، مع العلم أن المادة 65 من القانون التنظيمي للمالية تنص على ما يلي:

"طبقا للفصل 76 من الدستور، يودع مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية سنويا بالأسبقية بمكتب مجلس النواب في أجل أقصاه

نهاية الربع الأول من السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني".

هذا يعني أن قانون التصفية لسنة 2021، كان من المفروض تقديمه في أجل أقصاه شهر مارس 2022، ولكن لا بأس هناك تقدم يجب التنويه به.

ما تنبغي الإشارة إليه هو أن مناقشة قانون التصفية لسنة 2021، تزامنت مع تقديم ومناقشة عرض السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021 الذي شخص الوضع بدقة، وقدم توصيات مهمة.

فلابد من التذكير في مناقشتنا لهذا القانون بالسياق العام والظروف التي تم فيها وكذلك حصيلة السنة.

بالنسبة لحصيلة سنة 2021:

- ✓ السياق العالمي خلال سنة 2021 تميز بانتعاش النمو الاقتصادي؛
- ✓ الاقتصاد الوطني عرف بدوره انتعاشة مهمة، حيث حققت بلادنا نموا اقتصاديا بنسبة 7.9%، وتم إحداث 230 ألف منصب شغل صافي، لكن هذه المناصب لم تعوض مناصب الشغل المفقودة، مما جعل معدل البطالة ينتقل من 11.9% إلى 12.3%؛
- ✓ هذه الانتعاشة سرعان ما تراجعت سنة 2022، بسبب تغير الظرفية الاقتصادية المتمثلة في:
  - عجز التساقطات؛
  - السياق الدولي المضطرب؛
  - ارتفاع قياسي في أسعار المحروقات والمواد الغذائية واختلال سلسلة الإمدادات العالمية وما رافقها من ضغوط تضخمية، الأمر الذي أثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

على الرغم من الانتعاشة الاقتصادية التي عرفتها بلادنا سنة 2021، فإن العديد من الأسئلة لازالت مطروحة إلى اليوم نظير:

- ✓ إصلاح المالية العمومية والتحكم في النفقات؛
- ✓ الرفع من أثر الاستثمار العمومي وتحقيق التقائية وتكامل مختلف تدخلات الفاعلين المؤسساتيين؛
- ✓ الإصلاح الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية؛
- ✓ توجيه الشراكة بين القطاعين العام والخاص نحو استثمارات ذات مردودية أكبر؛
- ✓ عدم تناسب الموارد المخصصة للجماعات مع الاختصاصات المنوطة بها؛
- ✓ تقوية آليات حكامة الجماعات عبر تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- ✓ الانخراط في ورش التحول الرقمي على مستوى الجماعات الترابية؛
- ✓ تنزيل نجاعة الأداء على مستوى المؤسسات والمقاولات والشركات العمومية والجماعات الترابية، بحيث تقتصر هذه الآلية خصوصا على الميزانية العامة؛
- ✓ الأمن الغذائي وتقييم مخطط المغرب الأخضر؛
- ✓ تحديد أفق لإصلاح الضريبة على الشركات، كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات، وأيضا توسيع نطاق تطبيق الضريبة وتقليص عدد أسعاره، وتعميم الحق في استرجاعها؛
- ✓ إصلاح الجبايات المحلية؛
- ✓ قصور سياسة التشغيل في تعويض فرص العمل التي ضاعت بسبب جائحة كورونا؛
- ✓ استمرار إفلاس المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة؛
- ✓ تفشي القطاع غير المهيكل، إذ ليست هناك إجراءات لإدخاله في دائرة التنظيم؛
- ✓ الفوارق المجالية لم تتقلص بالشكل المطلوب.

تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وفق ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات:

- ✓ أبانت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 عن مجموعة من النقائص التي تطبع منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية؛
- ✓ أظهرت الأزمة على مستوى القطاع العام ضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية؛
- ✓ تميز السياق العالمي 2021، بانتعاش عام في النمو الاقتصادي؛
- ✓ ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11% مقارنة بسنة 2020 ما يمثل 85% من مجموع المداخيل العادية لميزانية الدولة؛
- ✓ شكلت الضرائب المباشرة وغير المباشرة 88% من مجموع الموارد الجبائية، تليها رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 7% والرسوم الجمركية بنسبة 5%؛
- ✓ الموارد الجبائية ارتفعت بما قدره 22.1 مليار درهم، بزيادة نسبتها 11% مقارنة مع 2020؛
- ✓ السبب في هذا الارتفاع، يرجع إلى ارتفاع مداخيل الضرائب غير المباشرة بزيادة نسبتها 16.3% والضرائب المباشرة بزيادة بنسبتها 1.3% والرسوم الجمركية بزيادة نسبتها 26% ورسوم التسجيل والتمبر بزيادة نسبتها 32.2%؛
- ✓ تسجيل تراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 18.4% مقارنة بسنة 2020، ونعني بها عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخوصصة ومداخيل أخرى، التي سجلت تراجعا بنسبة 18.4% مقارنة مع سنة 2020 والسبب يعود إلى تراجع مستوى موارد الهبات والموارد المختلفة الأخرى.

مواصلة ارتفاع نفقات الموظفين والأعوان:

- زادت هذه النفقات بـ 140.4 مليار درهم، أي ارتفاع بنسبة 5.2%

مقارنة مع 2020.

السبب: تنفيذ الشطر الأخير من الزيادات في أجور الموظفين بناء على الحوار الاجتماعي 2019 وتسوية الترقيات التي تم تأجيلها ارتباطا بالظروف الاستثنائية التي فرضها انتشار وباء كوفيد 19؛

- ارتفاع نفقات المعدات والنفقات المختلفة التي بلغت 54.80 مليار درهم، بزيادة 4.9 مليار مقارنة مع سنة 2020 أي بنسبة 9.7%، حيث فاقت توقعات قانون المالية 2021، الذي حدد اعتمادها في 50.7 مليار درهم.

السبب: فتح اعتمادات بقرارات من وزير المالية، تتمثل في تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا اقتطاع اعتمادات إضافية من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية تم استعمالها لتمويل الاستحقاقات الانتخابية والتظاهرات التي تم تنظيمها ببلادنا.

- انخفاض نفقات الاستثمار بنسبة ناهزت 8.5%، حيث بلغت 82.2 مليار سنة 2021 مقابل 89.9 مليار درهم سنة 2020.

السبب: عرفت سنة 2020 تحويلا استثنائيا لمبلغ 15 مليار درهم لصالح صندوق الاستثمار الاستراتيجي قصد تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي.

استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة:

- العدد هو 69 حساب سنة 2021.
- انتقل عدد الحسابات من 76 سنة 2015 إلى 69 سنة 2021.
- مداخيل هذه الحسابات فاقت توقعات قانون مالية لسنة 2021، إذ حققت هذه المداخيل 130.04 مليار مقابل توقعات بـ 94.30 مليار درهم في قانون المالية لسنة 2021.
- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة عرفت انخفاضا بـ 11% مقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك إلى المداخيل الاستثنائية التي كانت قد سجلتها سنة 2020، بعد إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كوفيد-19".

انخفاض نسبي في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- بلغت 173 سنة 2021 مقابل 187 سنة 2020 وكان عددها 204 سنة 2019؛ هذا مجهود مهم فيما يخص عقلنة هذه المرافق.

تحسن عجز الميزانية بانتقاله من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021:

- حيث فاق توقعات قانون مالية 2021 الذي توقع 6.5% من الناتج الداخلي الخام.
- السبب راجع إلى ارتفاع المداخيل وانخفاض نفقات الاستثمار.

ارتفاع دين الخزينة بـ 85.3 مليار درهم سنة 2021:

- نسبة الدين الداخلي 77%؛
- نسبة الدين الخارجي 23%.

نجاعة الأداء:

في هذا الإطار يعتمد المجلس الأعلى للحسابات على تقارير افتحاص نجاعة الأداء التي تعدها المفتشية العامة للمالية وعلى خلاصات لجنة تتبع إصلاحات المالية العمومية التي تم إنشاؤها من طرف السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2022.

- تنزيل ورش نجاعة الأداء تعتريه مجموعة من النقائص من أبرزها:
  - ضعف التملك الفعلي لمنهجية نجاعة الأداء؛
  - ضعف المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير.

التصديق على حسابات الدولة:

عرفت تقدما ملموسا سنة 2023 بفضل:

- تكوين فريق التدقيق المالي؛
- تحضير دليل مختلف عمليات التدقيق.

أهم التوصيات والاقتراحات:

بخصوص تنفيذ الميزانية:

- مواصلة تحسين المداخيل غير الجبائية (حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وعائدات أملاك الدولة)؛
- القيام بتقييم دوري للنفقات الجبائية وبجدوى الاستمرار في العمل ببعضها.

بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

- إنجاز تقييم شامل لهذه الحسابات؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص عددها وحذف النفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة.

بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- ضبط توقعات الموارد وتحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار؛
- تحسين مواردها الذاتية؛
- بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء:

- خلق نوع من التجانس بينها؛
- ضبط عدد الأهداف لتيسير عملية التتبع؛
- اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية.

بخصوص إنعاش الاقتصاد الوطني:

- القيام بتقييم مرحلي لآليات الضمان، على أساس أن تساهم

القروض المقدمة بضمان من الدولة للمقاولات في بلوغ الأهداف المتوخاة منها؛

- تفعيل هيئات حكامة وتدبير صندوق محمد السادس للاستثمار وتسريع إحداث الصناديق القطاعية؛
- القيام بتقييم مرحلي للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات؛
- عرض مؤشرات تتبع نجاعة الأداء على المجلس الحكومي بشكل دوري؛
- تسريع وثيرة إنجاز برنامج إحداث مدن المهن والكفاءات وكذا تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، واستكمال عصرنة آليات التمويل والضمان المتاحة للفاعلين الاقتصاديين؛
- تحيين مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل؛
- دعم تجربة المقاول الذاتي؛
- مراجعة عدد من السياسات العمومية والاستراتيجيات وملاءمتها مع التحديات والإكراهات والسياقات المستجدة:
  - الإجهاد المائي والتغيير المناخي؛
  - التحديات البيئية؛
  - التضخم والغلاء؛
  - الفوارق المجالية والاجتماعية.

2) مداخلة الفريق الاشتراكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، وإنني لمعتز بأن أسجل اليوم التقدم الكبير الذي حصل على مستوى تقليص الهوة الشاسعة التي كانت على مدى سنوات طويلة بين قوانين المالية وبين قوانين تصفيتها.

لكن، هذا التنويه والارتياح لا يمنعنا من حث الحكومة على بذل المزيد من المجهود، حتى يتمكن مجلسنا الموقر من دراسة قوانين المالية وقوانين تصفيتها خلال نفس الولاية التشريعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن القانون التنظيمي للمالية ينص على أن التأخر في البت في قانون التصفية ينبغي ألا يتجاوز السنتين، وقد عشنا لسنوات طويلة وخلال حكومات متعاقبة تقديم ميزانيات للتصفية متأخرة بمدد متفاوتة، وهو ما كان يؤشر على تخلف كبير في هذا المضمار ويجعل عمل البرلمان عبثيا في هذا الاتجاه، نظرا لكون أعضائه لم يساهموا في الميزانيات المقدمة إليهم، ولا الحكومات التي قدمتها مسؤولة عنها كذلك، وبذلك كان عمل المؤسستين التنفيذية والتشريعية شكليا في هذه المجال.

لكننا اليوم نستطيع القول بأن التأخر تم تداركه، ورغم ذلك ندعو إلى احترام الآجال القانونية المنصوص عليها، بل والاجتهاد لكي لا يكون أي تأخير وتعرض علينا ميزانية التصفية في أجل سنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن التقدم الحاصل في مجال المعلوميات والوتيرة المتسارعة في تقديم المعلومة والحصول عليها، لا شك سيعين الحكومة وأطر وزارة المالية في تحيين معلوماتهم وإنجاز عملهم بالفورية المطلوبة، كما أن تعميم المعلومات على الإدارات العمومية وبالشكل الواسع والفعال من شأنه أن يدفع إلى تسريع وتيرة إنجاز ميزانيات التصفية.

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه الإدارة تشتغل بإيقاع السلحفاة، علينا أن نساير عصرنا بالدقة والمواكبة اللازمة. فإذا كان القانون التنظيمي للمالية نص على ألا يتجاوز التأخير سنتين، فإن الوتيرة التي ينبغي أن نصلها اليوم لا يصح أن تتجاوز السنة.

3) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

وأود في البداية أن أنوه بمجهودات الوزارة في مجال تعزيز حكامة وفعالية قانون التصفية وبالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات من خلال تقاريره المرفقة، التي تساعد البرلمان في دراسة مشروع قانون المالية والوقوف بشكل دقيق عند أوجه تدبير قانون المالية.

وكما لا يخفى على الجميع أهمية هذا الموعد الدستوري الدوري المتعلق بختم حساب قانون المالية، بما يُشكّل ذلك آلية رقابية بعدية، تروم التأكد من صحة

وأوجه صرف الميزانية، وتزيد من فعالية الرقابة البرلمانية البعدية على المالية العمومية، حيث يقف البرلمان على كيفية تدبير الحكومة للترخيص البرلماني بشأن قانون المالية.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نناقش مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، لابد أن نتوقف عن السياقات التي رافقت تنزيل مشروع قانون المالية لسنة 2021، المتسمة باستمرار جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تطلب البحث عن تقديم إجابات واضحة وحلول ناجعة لمواجهة تأثيرات الأزمة وتأثيراتها الظرفية والهيكلية.

وتبعا لذلك، فإن أي قراءة للأرقام المسجلة في قانون التصفية لا يمكن القيام بها في معزل عن سياقات وظروف تنزيل قانون المالية لسنة 2021، وما فرضتها من تحديات والبحث عن تقديم حلول تجمع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وهي نفس القراءة التركيبية التي تكشف لنا حجم العمل الكبير المبذول من قبل الحكومة من أجل مواجهة هذه التحديات، حيث تم تسجيل:

- ✓ تحقيق نسبة نمو 7.9% مقابل فرضية تحقيق نسبة 4.8%؛
- ✓ تحسن عجز الميزانية بانتقاله من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021؛
- ✓ الحفاظ على مستوى مديونية الخزينة بما يتوافق مع الأهداف المحددة للمحفظة المعيارية (في نطاق يتراوح من 70% إلى 80% للدين الداخلي ومن 20% إلى 30% للدين الخارجي)، حيث تم 885.3 مليار درهم موزعة وفق الشكل التالي: 77% لفائدة الدين الداخلي و23% لفائدة الدين الخارجي.

وهذه الأرقام تكشف على أنه رغم الظرفية الصعبة، فإن المؤشرات المالية سجّلت منحى ايجابيا، بتسجيل انتعاش تدريجي وملموس في النشاط الاقتصادي، وذلك بالنظر للتقدم الملحوظ الذي تم تسجيله في التدابير المتخذة للتخفيف من آثار أزمة "كوفيد-19"، وللنتائج الإيجابية للموسم الفلاحي، كما أن منظومتنا الاقتصادية أبانت عن قوة صمود كبيرة.

السيد الوزير،

ولأن المناسبة شرط، نجدد تثمينا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمضامين الإصلاح المقترح حول القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، سيما المقترحات المتعلقة بقانون التصفية والرامية إلى النهوض بالدور الرقابي الذي يكتسيه قانون التصفية وتأطير آجال إيداعه ودراسته وذلك من خلال:

- ✓ تقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية بالتنصيص على إيداعه قبل نهاية شهر دجنبر من السنة الموالية للسنة المالية المعنية؛
- ✓ إحالة المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان تقرير حول التصديق على حسابات الدولة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر انطلاقا من إيداع مشروع قانون التصفية؛
- ✓ تأطير أجل دراسة مشروع قانون التصفية والتصويت عليه على مستوى البرلمان داخل أجل شهر بعد توصل البرلمان بالتقرير حول التصديق على حسابات الدولة.

كما أن دراسة ومناقشة مشروع قانون التصفية هي فرصة أيضا لتقييم فعالية البرامج العمومية والوقوف عند مدى تحقيقها لأهداف وغايات وجودها، ولذلك فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتبنى توصيات المجلس الأعلى للحسابات الرامية إلى:

- ✓ القيام بتقييم مرحلي لآليات الضمان، خاصة فيما يتعلق بمدى استجابة القروض التي تم توزيعها على المقاولات المستفيدة، بضمان من الدولة، للشروط المحددة لها، وكذا مدى مساهمتها في إنعاش المقاولات المستهدفة وبلوغها للأهداف المتوخاة منها، وكذا لمعرفة حجم المخاطر التي تشتمل عليها؛
- ✓ الإسراع في تفعيل هيئات حكامة وتدبير صندوق محمد السادس للاستثمار وتسريع وتيرة إحداث الصناديق القطاعية أصبح ضرورة ملحة ليضطلع الصندوق بالدور المنوط به كآلية من آليات إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إجراء تقييم للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة" بهدف الوقوف على مدى مساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الإسراع في إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وفي الأخير، فإننا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سنصوّت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، ونغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع، ويمكن استخلاصها فيما يلي:

- ✓ استمرار ارتفاع المديونية على الخزينة في نهاية سنة 2021، الذي ارتبط

بالأساس بمستوى عجز الميزانية؛

- ✓ لازالت المالية العمومية تعاني من عدة إكراهات بنيوية كارتفاع المديونية الخارجية وضيق الوعاء الضريبي؛
- ✓ ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11%، مقابل تراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 18.4%، مقارنة مع سنة 2020، وانخفاض نفقات الاستثمار بنسبة 8.5% مقارنة مع سنة 2020؛
- ✓ تنزيل ورش نجاعة الأداء لا يزال يواجه مجموعة من النقاشات، من أبرزها ضعف التملك الفعلي للمنهجية المذكورة واستمرار النقاش المتعلق بنظم القيادة وأساس لمنظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير؛
- ✓ غياب التوازن المجالي واستمرار الفوارق الاجتماعية، فضلا عن وجود تواضع ظاهر وأثر ضئيل للاستثمار العمومي على مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية، خاصة بالقرى النائية والمناطق الجبلية وهوامش المدن التي تضررت بشكل كبير في ظل ظروف الارتفاع المفرط والفاحش لأسعار المواد الأساسية والاستهلاكية، والتي أثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية لجميع شرائح المجتمع، حيث لا زالت بعض الأسعار مستمرة الارتفاع إلى حد اليوم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تنفيذ الميزانية يؤكد استمرار بعض المظاهر السلبية المرتبطة بالحكامة، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأولويات واحترام مضامينها وآجال تنفيذها حتى تترجم الأهداف المتوخاة منها وآثارها المباشرة على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين، وهنا يمكن التساؤل حول الآليات المعتمدة من طرف الحكومة لتجاوز هذه الإكراهات من أجل تحسين نجاعة التدبير العمومي.

يجب الاعتماد على الآليات الملائمة من أجل مواكبة إعداد حسابات الدولة مع العمل على إرساء آليات التنسيق بين الأطراف المعنية بإعداد هذه الحسابات والحرص على ضمان تكامل أنظمة المعلومات من أجل تيسير تبادل المعلومات، وكذا رقمنة العمليات المرتبطة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

رغم حرص الحكومة على تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الآجال القانونية والدستورية، غير أنه يلاحظ أن حجم المواكبة والدراسة والاهتمام بهذه القوانين لا يحظى بقدر الاهتمام الذي يحظى به مشروع قانون المالية.

واعتبارا لكل ما سبق، وبعد تدارس مختلف مضامين هذا المشروع داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والاستماع لأجوبة السيد الوزير على تساؤلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قررنا التصويت ضد مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، وهي مناسبة ننوه فيها باحترام الآجال المنصوص عليها دستوريا لعرض مشروع القانون، كما ننوه بالإصلاحات الكبرى التي باشرتها بلادنا لإصلاح المالية العمومية وتحسين وضعيتها في ظرفية تعرف تنامي التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي أصبحت تشكل ضغطا كبيرا على القدرات المالية التي يتطلبها مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى في مختلف المجالات.

ومن بين النقط الإيجابية التي تبرز حجم المجهودات المبذولة والتي تستحق التثمين في هذا الجانب:

- ✓ ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11% مقارنة مع سنة 2020؛
- ✓ تحسن عجز الميزانية بانتقاله من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021، وغيرها من المؤشرات الإيجابية الأخرى.

وبقدر ما ننوه بالإصلاحات الكبرى، سواء التشريعية أو التدبيرية التي تمت مباشرتها والتي مكنت من تحسين الوضعية المالية العمومية، فإننا نثير بعض الملاحظات التي وقف عليها المجلس الأعلى للحسابات، من بينها:

- ✓ كون مقاربة نجاعة الأداء التي تم اعتمادها كمقاربة جديدة لم تبلغ بعد كل أهدافها، من حيث الأجهزة العمومية المطبقة عليها، إذ لا تطبق نجاعة الأداء سوى على الميزانية العامة للدولة بمكوناتها الثلاثة أو الميزانية العامة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، في حين لم يتم بعد التفكير في تنزيل هذه الإصلاحات بصفة مباشرة على مستوى المؤسسات والمقاولات والشركات العمومية والجماعات الترابية. كما أن التقرير السنوي حول نجاعة الأداء لا يقدم إلى البرلمان إلا بعد حوالي سنتين من نهاية السنة المعنية، وذلك بمناسبة التصويت على قانون التصفية، وهو الأمر الذي يحد من راهنية المساءلة أمام البرلمان بخصوص نجاعة الأداء ولا يعزز النقاش بشأنها؛
- ✓ التضخم في عدد مؤشرات قياس نجاعة الأداء (804 مؤشرا سنة

2022)، وهو ما يحتاج إلى مراجعة، سواء من حيث العدد أو من حيث الجودة والملاءمة مع منطق النتائج، بالإضافة إلى أن اعتماد هذه المقاربة لم يواكبه على المستوى العملي توفير الآليات الضرورية من أجل الرفع من النجاعة، وذلك عبر إرساء نظام فعال للمراقبة الداخلية ولمراقبة التسيير واعتماد نظام للرصد والإبلاغ وأنظمة معلوماتية ملائمة، تعمل في إطار مندمج يوفر التوظيف المشترك للمعطيات وتبادلها.

أما بخصوص التصديق على حسابات الدولة الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات، فإننا ندعو إلى العمل على تنفيذ التوصيات التي أبداها المجلس بخصوص علاقته مع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية بهذا الخصوص:

- ✓ تعزيز آليات الرقابة الداخلية، خاصة على مستوى الجوانب المالية والمحاسبية والإسراع بتفعيل مشروع "إرساء أنظمة الرقابة الداخلية" على مستوى الإدارات العمومية؛
- ✓ الحرص على إرساء آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية بإعداد هذه الحسابات وضمان تكامل أنظمة المعلومات وتلاؤمها من أجل تيسير تبادل المعلومات فيما بينها؛
- ✓ استكمال المحاسبة الميزانياتية للدولة بالمعطيات والبيانات اللازمة لتحديد أصولها، والذي يعتبر أحد أهم مستجدات المحاسبة العامة للدولة؛
- ✓ اعتماد استراتيجية لقيادة التغيير مرتبطة بالانتقال من المحاسبة الميزانياتية القائمة على التدفقات النقدية إلى المحاسبة العامة المبنية على أساس الاستحقاق.

وختاما، نؤكد كمجموعة العدالة الاجتماعية أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6) مداخلة المستشار السيد خالد السطي/ المستشارة السيدة لبنى علوي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بحرص الحكومة على إحالة هذا النص على البرلمان داخل الآجال القانونية، طبقا لأحكام الفصل 76 من الدستور ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، توخيا لتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقويم شفافية المالية العمومية ودعم البرلمان في مراقبتها.

وفي هذا الإطار، وانسجاما مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات، ندعو إلى ضرورة مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية من أجل توضيح المقتضيات المتعلقة بالإدلاء بحسابات الدولة، وكذا تلك المتعلقة بعملية التصديق، خاصة على مستوى الجوانب المرتبطة بالآجال وبكيفيات تبليغ تقرير عمليات التصديق والجهات المعنية بهذا التقرير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن سياق إعداد قانون المالية لسنة 2021 كان صعبا بسبب استمرار انكماش الاقتصاد العالمي وقلة التساقطات المطرية واستمرار تداعيات جائحة كورونا، التي تسببت في تدني عدد من المؤشرات الاقتصادية، حيث تراجعت نسبة النمو إلى ناقص 5.8% بعدما كانت ناقص 5 في قانون المالية المعدل، وهو ما يعني انكماشا بحوالي 10 نقط، إلى جانب ارتفاع معدل البطالة الذي تجاوز 14%.

وبالرغم من هذه الإكراهات، فقد تمكن بلادنا من تحقيق نسبة نمو مهمة بلغت 8%، وهي نسبة غير مسبوقة بسبب عدد من الإجراءات المهمة، وفي مقدمتها إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي مكن من ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني.

كما عرفت سنة 2021 انطلاق ورش الحماية الاجتماعية الشامل بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والذي اعتبرناه ثورة اجتماعية جد مهمة وثاني حدث تاريخي بعد المسيرة الخضراء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

وفي هذا الإطار، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين مرة أخرى على بعض التوصيات التي سبق لنا إثارتها لاسيما:

- ✓ إحالة مشروع قانون التصفية على البرلمان داخل آجل معقول من أجل تمكين ممثلي الأمة من دراسته دراسة متأنية؛
- ✓ ضرورة إعداد التقارير السنوية المتعلقة بنجاعة الأداء مباشرة بعد انتهاء السنة المالية المعنية من أجل تحسين البرمجة الميزانياتية للسنوات الموالية؛
- ✓ وضع نظام معلوماتي لتسهيل الإنجاز والتقييم.

وفي الختام، وبعد الإطلاع على تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2021 وتصريحه بالمطابقة للحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة 2021، واستحضارا لنسبة النمو المهمة التي تم تحقيقها خلال هذه السنة، رغم السياق الصعب الذي جاء

فيه مشروع قانون المالية لسنة 2021، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.